الأمم المتحدة S/2022/214

مجلس الأمن

Distr.: General
11 March 2022
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) خلال الفترة من 26 تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى 18 شباط/فبراير 2022

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) منذ صدور التقرير السابق، المؤرخ 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 (S/2021/953)، بما في ذلك عن أحكام القرار 2591 (2021). ولم ينفّذ الطرفان بعد كامل التزاماتهما بموجب القرار 1701 (2006). ولم يُحرَز أي تقدم نحو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين إسرائيل ولبنان.

2 - ولقد شهدتُ تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية الحادة على الشعب اللبناني خلال زيارتي الرسمية إلى البلد من 19 إلى 22 كانون الأول/ديسمبر 2021، حيث التقيت بمجموعة واسعة من القادة السياسيين والعسكريين والدينيين وقادة المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية. وبالإضافة إلى بيروت، زرت طرابلس في شمال لبنان، وزرت أيضا جنوب لبنان حيث تنتشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وفي اجتماعاتي مع القادة السياسيين، حثثتهم على اعتماد وتنفيذ إصلاحات تستجيب لمطالب الشعب اللبناني بتعزيز المساءلة والشفافية، وشدّدت على ضرورة المسارعة إلى البدء في مفاوضات رسمية للتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي. وأكّدتُ مجددا أهمية إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة وشاملة للجميع في موعدها المحدد في عام 2022، باعتبارها فرصة أساسية تتيح للشعب إسماع صوته. وفي اجتماعي مع قائد الجيش اللبناني، شدّدتُ على دعم الأمم المتحدة للجيش اللبناني بوصفه القوة المسلحة الشرعية الوحيدة في لبنان، وبوصفه شريكا لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وكانت زيارتي إلى مرفأ بيروت لإحياء ذكرى ضحايا الانفجار الذي وقع في 4 آب/أغسطس 2020 مناسبة مهمة للتذكير بضرورة إجراء تحقيق محايد وشامل وشفاف. ورأيت في جميع أنحاء البلاد تزايد الاحتياجات الإنسانية التي تتطلب حلولا هيكلية ومستدامة بقيادة لبنانية.

250322 210322 22-03660 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا - تنفيذ القرار 1701 (2006)

ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

3 - استمرت التوترات على طول الخط الأزرق. كما شهدت القوة المؤقتة زيادة في حوادث تقييد حريتها في التنقل، ورصدت وجود أسلحة غير مأذون بها جنوب نهر الليطاني.

4 - وفي خمس مناسبات، رصدت القوة المؤقتة إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي طلقات ضوئية سقطت شمال الخط الأزرق، بالقرب من سردا (القطاع الشرقي) في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وبالقرب من عيترون (القطاع الغربي) في 3 شباط/فبراير 2022، وبالقرب من غجر (القطاع الشرقي) في 24 تشرين الثاني/نوفمبر و 21 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 9 شباط/فبراير 2022.

5 - واستمرت أيضا حالات تصويب الأسلحة عبر الخط الأزرق في سياق الأعمال الهندسية التي يجريها جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة، واقتضت من القوة المؤقتة التدخل بين الطرفين في 1 تشرين الثاني/نوفمبر في ميس الجبل وفي 2 و 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بالقرب من العديسة (كلاهما في القطاع الشرقي). وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، رصدت القوة المؤقتة إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي رصاصات في الهواء بالقرب من ميس الجبل بعد أن عبر جرار لبناني الخط الأزرق.

6 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي خرق المجال الجوي اللبناني في انتهاك للقرار 1701 (2006) وللسيادة اللبنانية. ففي الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت القوة المؤقتة 131 انتهاكا للمجال الجوي، بلغ فيها مجموع ساعات التحليق في الاجواء اللبنانية 197 ساعة و 45 دقيقة. واستُعملت مركبات جوية غير مأهولة في نحو 80 في المائة من تلك الانتهاكات. وانطوت حالات خرق المجال الجوي الأخرى على استعمال طائرات مقاتلة أو طائرات مجهولة النوع. وفي 17 شباط/فبراير 2022، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بأنه أسقط طائرة مسيّرة عبرت إلى جنوب الخط الأزرق بالقرب من عيترون. وفي 18 شباط/فبراير، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بأنه رصد طائرة مسيّرة أخرى تعبر إلى جنوب الخط الأزرق؛ وأعلن حزب الله علنا مسؤوليته عن توجيه هذه الطائرة المسيرة. وذكرت تقارير إعلامية أن طائرات مقاتلة إسرائيلية حلقت على ارتفاع منخفض فوق بيروت في وقت لاحق من ذلك اليوم. ولم ترصد القوة المؤقتة وقوع هذه الحوادث.

7 - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت القوة المؤقتة 298 انتهاكا بريا ارتكبها مدنيون لبنانيون عبروا إلى جنوب الخط الأزرق، من بينها 233 انتهاكا ارتكبها رعاة ومزارعون، لا سيما في منطقة مزارع شبعا، و 19 انتهاكا ارتكبها مدنيون كانوا في طريقهم إلى بئر شعيب بالقرب من بليدا، و 45 انتهاكا ارتكبها أفراد آخرون يرتدون ثيابا مدنية. وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر 2021، عبر ثلاثة جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي إلى شمال الخط الأزرق بالقرب من كفرشوبا (القطاع الشرقي) في إطار أعمال إنشاءات جنوب الخط الأزرق. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (A/76/582-S/2021/993)، ردت الممثلة الدائمة للبنان على الرسالتين المتطابقتين المؤرختين 9 تموز/يوليه 2021 الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل (S/2021/644)، فقالت إن الجانب الإسرائيلي يدّعي أن كافة المدنيين الذين يقتربون من الخط الأزرق هم عناصر إرهابية في محاولة لإضفاء طابع عدم التزام لبنان بأحكام القرارات الدولية ذات الصلة على الحدود الجنوبية، وهذا منافٍ للواقع.

8 - وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر 2021، ألقى جيش الدفاع الإسرائيلي القبض على راع لبناني يبلغ من العمر 15 عاما بعد أن عبر إلى جنوب الخط الأزرق بالقرب من كفر شوبا (القطاع الشرقي). وعاد الراعي إلى شمال الخط الأزرق في اليوم نفسه عقب تدخل القوة المؤقتة. وبعد أن رصدت القوة المؤقتة شخصين ألقيا حقيبة ظهر فوق السياج التقني الإسرائيلي بالقرب من غجر (القطاع الشرقي) في 20 كانون الأول/ديسمبر، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بأنه أحبط محاولة تهريب من لبنان إلى إسرائيل. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 10 شباط/فبراير 2022، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بأنه ألقى القبض على ثلاثة مواطنين سودانيين عبروا إلى جنوب الخط الأزرق بالقرب من بلدة حولا (القطاع الشرقي) والرميش (القطاع الغربي) على التوالي.

9 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلال الجزء الشمالي من قرية غجر ومنطقة متاخمة لها تقع شمال الخط الأزرق. ورغم أن حكومة لبنان رحبت بمقترح القوة المؤقتة المقدم في عام 2011 لتيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة المحتلة، فإن حكومة إسرائيل لم تردّ بعد على المقترح.

10 - ومن أجل المساعدة على الحفاظ على خلو المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني من الأفراد المسلحين غير المأذون بهم ومن الأعتدة والأسلحة غير المأذون بها، احتفظت القوة المؤقتة، بتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني، بنقاط تفتيش دائمة بلغ عددها 16 نقطة، وبنقاط تفتيش مؤقتة بلغ متوسط عددها 122 نقطة، وأجرت عمليات لمكافحة محاولات إطلاق الصواريخ بلغ متوسط عددها 298 عملية كل شهر. وبلغ عدد الحالات التي شاهدت فيها القوة المؤقتة أسلحة غير مأذون بها في منطقة العمليات 309 حالات. وكانت هذه الحالات كلها تتعلق بأسلحة صيد، فيما عدا الحالات الثلاث التالية. في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، رصدت القوة المؤقتة شخصا يحمل مسدسا وكاميرا احترافية يسير على طول السياج التقني الإسرائيلي بالقرب من رامية (القطاع الغربي). وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، رصد حفظة السلام التابعون للقوة المؤقتة مجموعة من سبعة أفراد، يحمل أحدهم مسدسا، بالقرب من عيتا الشعب (القطاع الغربي). وفي 2 شباط/فبراير 2022، رصدت القوة المؤقتة شخصين يحمل كل منهما مسدسا وسكينا بالقرب من الخط الأزرق في جوار عيتا الشعب. وأبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني بهذه الحوادث.

11 - وعملا بالقرار 2591 (2021)، حافظت القوة المؤقتة على كثافة عالية في عملياتها وعلى وجودها الواضح في جميع انحاء منطقة العمليات، وبلغ متوسط الأنشطة العملياتية العسكرية التي نفّذتها كل شهر 204 14 عمليات، من بينها 962 5 دورية على متن مركبات وجوّا ودوريات مشاة راجلة. واستمرت دوريات الاستطلاع الجوي فوق المناطق التي يصعب وصول الدوريات الأرضية إليها، بما في ذلك الأملاك الخاصة والأراضي الملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب أو الألغام المضادة للأفراد، والوديان. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، استؤنفت جولات التواصل مع المجتمعات المحلية التي كانت قد توقفت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

12 - ورغم الطلبات المتكررة، لم تتح بعد للقوة المؤقتة امكانية الوصول بشكل كامل الى عدة مواقع تثير الاهتمام، بما في ذلك بعض مواقع جمعية 'أخضر بلا حدود'. ورغم احترام حرية تنقّل القوة المؤقتة في معظم الحالات، واجهت القوة المؤقتة عددا متزايدا من القيود المفروضة على تحركاتها، فضلا عن تزايد مستوى السلوك العدواني والمواجهات (انظر المرفق الأول). ووقع أخطر حادث في رامية في 25 كانون الثاني/يناير 2022، حيث نُقل أحد حفظة السلام إلى المستشفى عقب مشاجرة مع أفراد أوقفوا الدورية. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر 2021 في شقرا، أُلقيت أحجار على مركبات تابعة للقوة المؤقتة تسببت في إلحاق

أضـــرار بها، وفي 4 كانون الثاني/يناير 2022 في بنت جبيل، ثُقبت إطارات مركبتين تابعتين للقوة المؤقتة. وفي 13 كانون الثاني/يناير 2022 في عيتا الشـــعب، اقترب من دورية تابعة للقوة المؤقتة 20 مدنيا، من بينهم ستة مسلحون ببنادق هجومية وأربعة بالسواطير وواحد بقضيب معدني، وطالبوا الدورية بمغادرة المنطقة. كما واجهت القوة المؤقتة قيودا على حركتها خارج منطقة عملياتها في 24 كانون الثاني/يناير عندما بادر أفراد يرتدون ثيابا مدنية، عرّفوا أنفسهم بأنهم أعضاء في حزب الله، إلى إيقاف قافلة لوجستية كانت في طريقها إلى مطار بيروت وأجبروا حفظة السلام على إعطائهم بعض المعدات. وأعيدت جميع المعدّات فيما بعد إلى القوة المؤقتة.

13 - وفي 26 كانون الثاني/يناير 2022، أدان الرئيس ميشال عون أي هجوم على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، مشيرا إلى فتح تحقيق في الهجوم على دورية تابعة للقوة المؤقتة في بلدة رامية. وفي اليوم نفسه، أبلغ وزير الداخلية والبلديات بسام مولوي وسائل الإعلام المحلية أنه أصدر تعليماته للأجهزة الأمنية بفتح تحقيق، ودعا السلطات المحلية في الجنوب إلى مساعدة القوة المؤقتة في عملها، مشيرا إلى أن مثل هذه الحوادث تنتهك عمل قوات حفظ السلام وتأمين الاستقرار في الجنوب وتنفيذ قرارات مجلس الأمن. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2021/976)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل أن عرقلة حركة القوة المؤقتة، في جوهرها، تمكّن حزب الله من المضي قدما في تعزيز قدراته العسكرية في جنوب لبنان دون عائق، مما يهدد سلامة وأمن المدنيين الإسرائيليين واللبنانيين على السواء. وذكر كذلك أن الاعتداءات العنيفة المتكررة التي تستهدف وحدات القوة المؤقتة وتقيد تنقلها ليست حوادث عارضة أو منعزلة، بل هي هجمات متعمدة تشكل جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا تهدف إلى الحد من فعالية قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة.

14 - وواصلت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة القيام بعمليات الاعتراض في مختلف أرجاء منطقة العمليات البحرية، وبلغ عدد السفن التي استوقفتها 021 2 سفينة. وقام الجيش اللبناني بتفتيش 354 سفينة من أصل 365 سفينة أحالتها إليه القوة المؤقتة، وسمح لها بمواصلة سيرها. وألغى الجيش اللبناني تسعة طلبات تفتيش بسبب تأخيرات في الاتصالات الداخلية؛ وثمة طلبان يُنتظر البت فيهما.

15 - وواصلت القوة المؤقتة والبحرية اللبنانية اتخاذ خطوات تحضيرية لنقل جزء من مسؤوليات القوة البحرية، حيث أجرتا 447 دورة وعملية تدريبية، وتمرّنتا معا على المعايير التشغيلية المشتركة الخاصة بأنشطة القيادة والرصد واستيقاف السفن. وفي هذا الإطار، عُقدت عشرون دورة تدريبية متقدمة على تنفيذ عمليات الاعتراض البحري المتكاملة، وزادت مدة كل دورة من 72 إلى 96 ساعة. وتفاوتت درجة مشاركة سفن البحرية اللبنانية بسبب القيود المفروضة على مواردها. كما أجرت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة والجيش اللبناني 11 تدريباً للبحث والانقاذ، من بينها 4 تدريبات مع القوات الجوية اللبنانية، و 6 تدريبات على هبوط المروحيات على سطح السفن. وأجرت القوة البحرية تسع دورات لتدريب المدربين في مدرسة جونيه البحرية، وشاركت في مناورة مع البحرية اللبنانية وأجهزة حكومية أخرى يومي 1 و 2 كانون الأول/ديسمبر 2021 في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية الذي ينفذه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

16 - وواصل الجيش اللبناني والقوة المؤقتة تعاونهما في اطار عملية الحوار الاستراتيجي. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2021، في اجتماع شاركت القوة المؤقتة في ترؤسه، أطلع الجيش اللبناني الشركاء الدوليين على الأنشطة الجارية لبناء مقر الكتيبة النموذجية في صربين (القطاع الغربي) والمشاريع التنائية

الجارية لدعم البحرية اللبنانية. ومع توقع اكتمال مقر الكتيبة النموذجية في مطلع عام 2022، أوصى المانحون بنشر سرية أولى تُسحب من قوات الجيش اللبناني الحالية، مع نشر وحدات إضافية حين تتوفر الموارد اللازمة التي يمكن أن تتيح ذلك.

17 - وعملا بالفقرة 11 من القرار 2591 (2021)، وقّعت القوة المؤقتة وحكومة لبنان مذكرة تفاهم في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021 بشأن تقديم القوة المؤقتة دعما إضافيا غير فتاك للجيش اللبناني بهدف الحفاظ على القدرة التشغيلية الحيوية في إطار الأنشطة المشتركة. وتحدّد المذكرة آلية لضمان الإشراف على الغرض النهائي من استخدام المساعدة المقدمة، ولضمان الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها. وقدمت القوة المؤقتة 000 210 لتر من وقود الديزل، ومواد غذائية لإعداد 000 162 وجبة طعام، وأدوية ومعدات طبية ومعدات للحماية الشخصية. ومن جميع العمليات التي يمكن إجراؤها بتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني، ارتفعت نسبة العمليات التي نفذتها القوة المؤقتة بتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني من 13,8 في المائة في تموز/يوليه 2021 إلى متوسط قدره 15,3 في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتظل هذه النسبة منخفضة مقارنة بنسبة تلك العمليات في نهاية عام 2019، التي بلغت 22 في المائة، قبل بداية الأزمة الاقتصادية.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

18 - عقدت القوة المؤقتة اجتماعات ثلاثية في 13 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 11 شباط/فبراير 2022 بصيغة مصغّرة وعدد أقل من المشاركين بسبب القيود المفروضة في سياق جائحة كوفيد-19. وأكدت القوة المؤقتة والطرفان التزامهم المشترك بتحقيق الاستقرار وناقشت التدابير الرامية إلى معالجة مصادر التوتر على طول الخط الأزرق، بما في ذلك احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي قرية غجر. ولم يحرز الطرفان أي تقدم نحو التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن ما تبقى من نقاط مثيرة للخلاف على طول الخط الأزرق.

19 - ورغم موافقة إسرائيل على مقترح القوة المؤقتة المقدم في عام 2008 لإنشاء مكتب اتصال للقوة المؤقتة في تل أبيب، ما زال إنشاء هذا المكتب مسألة معلّقة.

20 - وواصلت القوة المؤقتة، عن طريق المشاريع السريعة الأثر والتبرعات ومبادرات التوعية، تقديم المساعدة إلى السلطات المحلية، بما في ذلك تقديم الدعم لإنشاء مركز تدريب إقليمي في الجنوب لرجال الإطفاء التابعين للدفاع المدني. ويجري تنفيذ 16 مشروعا من المشاريع السريعة الأثر لمساعدة البلديات على مواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية بتقديم خدمات أساسية للسكان المحليين، بما فيها خدمات المياه والصرف الصحي والطاقة والرعاية الصحية، ودعم المزارعين المحليين لإنتاج الأغذية. وخُصص أكثر من 15 في المائة من ميزانية المشاريع السريعة الأثر لدى القوة المؤقتة لتمويل مشاريع تعود بالنفع المباشر على النساء والفتيات.

21 - ودعمت القوة المؤقتة إنتاج الطاقة البديلة في البلديات وتبرعت بحواسيب ومعدات ولوازم طبية للعيادات والمدارس والرابطات النسائية المحلية عن طريق مبادرات التعاون المدني - العسكري التي نفّذتها الوحدات التابعة للقوة المؤقتة.

22 - وواصلت القوة المؤقتة دعم تنفيذ القرار 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وشمل ذلك تدريب 863 3 فردا من الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للقوة المؤقتة على تعميم مراعاة المنظور

الجنساني. كما نفّذت القوة المؤقتة ثلاث أنشطة لبناء القدرات بهدف مساعدة النساء على تعزيز مهاراتهن في ميدان العمل، وتحسين إنتاج السلع المحلية، وتخفيف أثر الأزمة الاقتصادية على السكان المحليين.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

23 - لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة. وما زال حزب الله يعترف علنا بأن لديه قدرات عسكرية. وما زال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بأسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة، في انتهاك للقرار 1701 (2006)، يعوق قدرة الدولة على ممارسة كامل سيادتها وسلطتها على أراضيها.

24 - وفي 27 كانون الأول/ديسمبر 2021، وجّه رئيس لبنان في خطاب تلفزيوني دعوة إلى إجراء حوار وطني بشأن "اللامركزية الإدارية والمالية الموسعة، والاستراتيجية الدفاعية لحماية لبنان، وخطة التعافي المالي والاقتصادي، بما فيها الإصلاحات اللازمة والتوزيع العادل للخسائر". واعترف بدور "الجيش والشعب والمقاومة"، ولكنه أكد أن المسؤولية الأساسية في الدفاع عن الوطن تقع على عاتق الدولة، وقال "وحدها الدولة تضع الاستراتيجية الدفاعية وتسهر على تنفيذها". وقال محمد رعد، عضو مجلس النواب ورئيس كتلة حزب الله البرلمانية، بعد اجتماعه بالرئيس، إن "الحوار أكثر من ضروري، وندعو شركاءنا في البلاد إلى التحلي بالعقل والحكمة".

25 - وفي 16 شباط/فبراير 2022، قال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في خطاب تلفزيوني: "بالتعاون مع الخبراء في إيران، أصبح لدينا الآن قدرة على تحويل صواريخنا الموجودة بالآلاف إلى صواريخ دقيقة" و "منذ مدة طويلة بدأنا بتصنيع المسيّرات".

26 - ونفذ الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي اللبنانية 8 عمليات اعتقال متصلة بالإرهاب في الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك اعتقال أشخاص يُشتبه في انتسابهم إلى تنظيم داعش وتنظيم جبهة فتح الشام.

27 - وفي شرق لبنان وشماله، تصاعدت حدة العديد من المنازعات الشخصية وتحولت الى حوادث اطلاق نار أدت إلى مقتل 24 شخصا وإصابة 93 شخصا بجروح.

28 - وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2021، شبّ حريق أعقبته انفجارات في مبنى تابع لحركة حماس في مخيم برج الشمالي للاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان. وقُتل أحد أعضاء حركة حماس. وأثناء شعائر جنازته في اليوم التالي، أطلق مسلحون مجهولون النار على المشيّعين وأدى ذلك إلى مقتل ثلاثة رجال وإصابة عدد آخر بجروح. وفتحت السلطات اللبنانية تحقيقات في الحادث.

29 - ولم يُحرز أي تقدم في تفكيك القواعد العسكرية التي ما زالت تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة.

دال - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

30 - تواصلت ادعاءات نقل أسلحة إلى جهات مسلحة من غير الدول، وهي مسألة ما زالت تبعث على القلق الشديد. وإذا ثبت حدوث عمليات النقل المذكورة، فإنها ستشكل انتهاكا للقرار 1701 (2006) (انظر المرفق الثاني). ورغم أن الأمم المتحدة تأخذ ادعاءات نقل الأسلحة مأخذ الجد، فإنها ليست في وضع يتيح لها التحقّق منها بشكل مستقل.

31 - وتواصَل ورود تقارير تفيد بمشاركة حزب الله عسكريا في الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية.

32 - ففي 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أعلن الأمين العام لحزب الله أن الحزب قد أحضر حتى الآن أربع شحنات وقود من إيران وأنه، سعيا لعدم إحراج الدولة، تواصل مع السلطات السورية لتسهيل نقل الوقود من بانياس في الجمهورية العربية السورية، إلى بعلبك في شرق لبنان. وذكر أيضا أن شحنة أخرى من المازوت موجودة في المخازن في الجمهورية العربية السورية وتنتظر نقلها، وأن ثمة شحنة أخرى وردت ويجري تنزيلها.

33 - وفي سياق ما لا يقل عن 28 عملية لمكافحة تهريب المخدرات والوقود والأسلحة وسلع أخرى، اعتقل الجيش اللبناني تسعة مواطنين لبنانيين، و 12 سوريا، ومصريا واحدا، و 16 شخصا من جنسيات غير محددة. وفي 8 و 29 كانون الأول/ديسمبر 2021 في بيروت، صادرت قوى الأمن الداخلي والجمارك على التوالي 13 مليون حبة "كبتاغون" يزعم أنها كانت ستُرسل إلى منطقة الخليج. وفي 25 كانون الثاني/يناير 2022، تم ضبط كمية أخرى يزعم أنها كانت ستُرسل إلى أفريقيا. وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في الهرمل، اعتقل الجيش اللبناني رجلين لبنانيين يشتبه في قتلهما جنديا في عملية سابقة، وصادر كمية من المخدرات حين اعتقالهما. وفي 17 كانون الأول/ديسمبر، توفي جندي من الجيش اللبناني في بعلبك، محافظة بعلبك - الهرمل، بسبب جروح ناتجة عن إصابته بطلق ناري في عملية سابقة.

34 - ونفذ الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي 17 عملية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، اعتُقل فيها 276 سوريًا معظمهم في بلدة وادي خالد الحدودية شمال لبنان، وستة مواطنين لبنانيين. وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر 2021، قُتل اثنان من المتاجرين بالبشر أثناء تبادل إطلاق النار مع الجيش اللبناني في مقيبلة في وادي خالد، محافظة عكار. وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر، قبالة ساحل القلمون في شمال لبنان، منع الجيش اللبناني 91 فردا، من بينهم لاجئون سوريون وفلسطينيون، من مغادرة لبنان عن طريق البحر بصورة غير قانونية. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر، في منطقة القلمون، اعتقلت قوى الأمن الداخلي 82 شخصا بتهمة الهجرة غير المشروعة، وشخصا واحدا بتهمة الاتجار بالأشخاص.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

35 - نفّذت القوة المؤقتة عمليات تطهير من الألغام في أراضٍ في منطقة عملياتها بلغت مساحتها 734 6 مترا مربعا، ووجدت فيها 202 1 من الألغام المضادة للأفراد وتخلصت منها. وأجرت القوة المؤقتة 79 زيارة رصدٍ لضمان ومراقبة الجودة، ونظمت مناسبة واحدة لاعتماد وحدة متخصصة في إزالة الألغام، وقدّمت 12 إحاطة إعلامية للتوعية بالمخاطر لفائدة 160 من الأفراد العسكريين التابعين للقوة المؤقتة و 31 من الأفراد المدنيين العاملين في الأمم المتحدة.

واو - ترسيم الحدود

36 - لم يحرز أي تقدم في ترسيم أو تعليم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. ولم يُحرز أي تقدم بشأن مسألة منطقة مزارع شبعا. ولم تردّ بعد الجمهورية العربية السورية وإسرائيل على مقترح التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا، الوارد في تقريري المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 بشأن تنفيذ القرار 1701 (2006) (S/2007/641، المرفق).

37 - ومنذ 4 أيار/مايو 2021، لم تُعقَد أي جولة أخرى من المفاوضات بين إسرائيل ولبنان لترسيم حدودهما البحرية.

38 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 23 تشرين الثاني/نوفمبر (S/2021/969) موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل أن إسرائيل تود أن تسجل رفضها "للادعاءات التي وردت في رسالتَيْ الممثلة الدائمة للبنان [المتطابقتن المؤرختين 18 أيلول/سبتمبر 2021 (A/76/351-S/2021/812) و 22 أيلول/سبتمبر 2021 (A/76/344-S/2021/820)]" المتصلتين بالمفاوضات بين البلدين بشأن حدودهما البحرية. وقال أيضا إن خزان كاريش يقع بكامله ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة لإسرائيل دون أدنى شك، وإنه "ينبغي تركيز الجهود على التدابير اللازمة... لاستئناف المفاوضات بين إسرائيل ولبنان والسير بها قدما من أجل ترسيم حدودهما البحرية، بهدف التوصل إلى تسوية متفق عليها، بطريقة تحقق الاستقرار والمنفعة الاقتصادية لكلا الدولتين". وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 23 كانون الأول/ديسمبر موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2021/1085)، قدم الممثل الدائم لإسرائيل اعتراض بلده رسميا "على أي نشاط غير توافقي يقوم به لبنان في المناطق البحرية الإسرائيلية". وردًّا على ذلك، ذكرت الممثلة الدائمة للبنان، في رسالتين متطابقتين مؤرختين 28 كانون الثاني/يناير موجهتين إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن (S/2022/84)، أن لبنان يؤكد أن جميع الأعمال المشار اليها "تقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للبنان وغير القابلة للتنازل عنها"، ودعت إسرائيل إلى "الامتناع عن أي نشاط في المناطق المتنازع عليها [...]". وذكرت أيضا أن لبنان يحتفظ "بكامل حقوقه في رفع أية مطالب لاحقة ومراجعة حدود منطقته الاقتصادية الخالصة" إذا فشلت المفاوضات غير المباشرة في تحقيق التسوية التفاوضية.

زاي - الاستقرار السياسي والمؤسسي

39 - لم يعقد مجلس الوزراء اجتماعات في الفترة من 12 تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى 23 كانون الثاني/يناير 2022 على إثر رفض وزيري حزب الله وحركة أمل المشاركة فيها بسبب استيائهما من أسلوب إدارة التحقيق في انفجار مرفأ بيروت. وفي 24 كانون الثاني/يناير، استأنف مجلس الوزراء اجتماعاته لاستعراض ميزانية الدولة لعام 2022. وفي 10 شباط/فبراير، أقر مجلس الوزراء مشروع الميزانية ولكن، حتى 18 شباط/فبراير، لم يكن مشروع الميزانية قد عُرض على مجلس النواب. وفي الوقت نفسه، عقد مجلس النواب دورة استثنائية بدءاً من 10 كانون الثاني/يناير، ومن المقرر أن تنتهي في 21 آذار/مارس 2022.

40 - وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021، اتخذت المملكة العربية السعودية ثم البحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة تدابير دبلوماسية واقتصادية ضد لبنان بسبب تعليقات بشأن اليمن أصدرها وزير الإعلام اللبناني آنذاك، جورج قرداحي. واستقال السيد قرداحي في 3 كانون الأول/ديسمبر. وفي 23 كانون الثاني/يناير 2022، أثناء زيارة إلى لبنان، قدم وزير الخارجية الكويتي الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب اقتراحا من 12 نقطة بشأن العلاقات بين لبنان ودول الخليج. وفي 29 كانون الثاني/يناير، قدم وزير الخارجية اللبناني عبد الله بوحبيب ردا رسميا إلى نظيره على هامش اجتماع وزراء الخارجية العرب المعقود في الكويت.

41 - وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أقر مجلس النواب عدة تعديلات على القانون رقم 44 الصادر في 17 حزيران/يونيه 2017 بشأن انتخاب أعضاء مجلس النواب، وحدد يوم 27 آذار/

مارس 2022 موعدا لإجراء الانتخابات التشريعية. وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، قدم التيار الوطني الحر إلى المجلس الدستوري طلب طعن في تلك التعديلات؛ وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، أعلن المجلس الدستوري أنه لم يستطع التوصل إلى قرار بشأن الطعن. في 27 و 29 كانون الأول/ديسمبر على التوالي، وقّع رئيس الوزراء نجيب ميقاتي والرئيس عون على المرسوم الذي يحدد يوم 15 أيار/مايو 2022 موعدا لانتخابات مجلس النواب. ولم يحدد أي موعد للانتخابات البلدية. وحُدِّد يوما 6 و 8 أيار/مايو لتصويت المقيمين خارج البلد. وفي الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، سجّل ما مجموعه 114 225 شخصا للتصويت في الخارج، مقارنة بتسجيل 965 82 شخصا في عام 2018. وفُتح باب تسجيل المرشحين في 10 كانون الثاني/يناير 2022. وحتى 18 شباط/فبراير، لم تكن المواقفة الكاملة على ميزانية تمويل الانتخابات قد صدرت بعدُ.

42 - وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 و 15 شباط/فبراير 2022، شارك وزير الداخلية والبلديات، والمنسقة الخاصة لشؤون لبنان يوانا فرونيتسكا، في رئاسة منتدى الانتخابات، الذي جمع الجهات الوطنية المعنية بما في ذلك المجتمع المدني، والمجتمع الدولي لمناقشة سبل التحضير للانتخابات. وواصل مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان وفريق الأمم المتحدة القطري دعم الجهات الوطنية المعنية لتحضير العمليات الانتخابية، بما في ذلك تسجيل الناخبات والناخبين والمرشحات والمرشحين، وتثقيف الناخبات والناخبين، وشراء المواد الانتخابية، وتمكين المرأة سياسيا. ورغم أن مجلس النواب لم يعتمد مقترحات تدعو إلى تخصيص حصة للمرأة، فإن الأمم المتحدة واصلت التنسيق مع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني للدعوة إلى اعتماد تدابير خاصة مؤقتة ودعم اعتماد حصص ضمن الأحزاب السياسية والقوائم السياسية.

43 - وفي 19 كانون الثاني/يناير 2022، أصدرت مجموعة الدعم الدولية للبنان بيانا في بيروت حثت فيه على اتخاذ "قرارات حكومية عاجلة وفعالة للشروع في الإصلاحات والتدابير الملحّة" وإلى اتخاذ تدابير من بينها "الإسراع في إقرار ميزانية عام 2022، على نحو يمهد الطريق للتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي لدعم إيجاد مخرج من الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية". وفي 11 شباط/فبراير، ذكرت مجموعة الدعم الدولية أن الانتخابات هي "أولا وقبل كل شيء حق للشعب اللبناني وجزء من تطلعاته ومسؤولية سيادية يجب على السلطات الوفاء بها"، ودعت السلطات إلى "الإسراع في توفير كافة الموارد اللازمة وتكثيف الاستعدادات الفنية والإدارية لضمان سير العملية الانتخابية على نحو سليم وفي موعدها المحدد".

44 - وارتفع سعر الصرف السائد في السوق الموازية إلى مستوى قياسي بلغ 700 33 ليرة لبنانية مقابل دولار الولايات المتحدة في 11 كانون الثاني/يناير 2022، مقارنة بالسعر الرسمي البالغ 500 1 ليرة مقابل الدولار. وجاء ذلك في أعقاب اتخاذ المصرف المركزي في 9 كانون الأول/ديسمبر 2021 قرارا برفع سعر الصرف المطبق على سحب الأرصدة التي كانت قد أودعت بدولار الولايات المتحدة لدى المصارف التجارية قبل الأزمة من 900 3 ليرة لبنانية إلى 000 8 ليرة اللبنانية. وبعد ضخ المصرف المركزي كميات من الدولار عن طريق البنوك التجارية، تحسّنت قيمة العملة إلى 900 20 ليرة لبنانية في 18 شباط/فبراير.

45 - وفي كانون الأول/ديسمبر، صرح سعادة الشامي نائب رئيس مجلس الوزراء بأن الخسائر المالية تتراوح بين 68 بليون و 69 بليون دولار، وأشار في الوقت نفسه إلى أن توزيع الخسائر لا يزال قيد الدراسة. وفي 24 كانون الثاني/يناير 2022، بدأت السلطات اللبنانية في إجراء مناقشات تقنية أولية مع صندوق النقد

الدولي. وفي 11 شباط/فبراير، شدد صندوق النقد الدولي على الحاجة إلى برنامج إصلاح اقتصادي ومالي شامل، وأشار إلى ضرورة مواصلة العمل لتحويل المناقشات إلى سياسات ملموسة.

46 - وفي 29 كانون الأول/ديسمبر 2021، انتهى سريان قانون رفع السرية المصرفية لمدة 12 شهرا، ولم تكتمل بعد إجراءات التدقيق الجنائي في حسابات المصرف المركزي.

47 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، فتحت السلطات القضائية في ليختنشتاين ولكسمبرغ تحقيقات جنائية بشأن حاكم المصرف المركزي رياض سلامة. وفي 5 شباط/فبراير، أُفيد بأن سلطات لكسمبرغ والسلطات الفرنسية طلبت معلومات مالية بشأن حاكم المصرف المركزي في سياق التحقيقات الجارية. وفي غضون ذلك، استمرت إجراءات التحقيق الوطنية مع حاكم المصرف المركزي.

48 - وفي 26 كانون الثاني/يناير 2022، وقّع لبنان والأردن والجمهورية العربية السورية اتفاقا سيستورد لبنان بموجبه 250 ميغاواط من الكهرباء من الأردن عبر الجمهورية العربية السورية، رهنا بتوفّر التمويل. وما زالت أزمة الطاقة في لبنان تتهدد الخدمات الصحية الأساسية وخدمات المياه، وتسببت في انقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية على نطاق واسع، بما في ذلك في جميع أنحاء بيروت، يومي 15 و 16 كانون الثاني/يناير.

49 - واستمرت المظاهرات ونصب الحواجز على الطرق في جميع أنحاء البلاد احتجاجا على تدهور الأوضاع الاقتصادية والتضخم وانخفاض قيمة العملة وانقطاع التيار الكهربائي. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2021، أضرم رجل النار في نفسه في بلدة بدنايل، محافظة البقاع - الهرمل، احتجاجا على الوضع المعيشي، ونقل إلى المشفى. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر، توفي رجل في بعلبك بسبب إضرام النار في نفسه قبل يومين احتجاجا على الوضع المعيشي. كما ظهر الخطاب السياسي التحريضي والمشاعر المعادية للاجئين في وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية. وفي 13 كانون الثاني/يناير و 2 شباط/فبراير 2022، أغلقت نقابات قطاع النقل الطرقَ في جميع أنحاء البلد.

50 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، أعلنت إدارة الإحصاء المركزي اللبنانية عن معدلات تضخم سنوية ثلاثية الأرقام للشهر الثامن عشر على التوالي، حيث حقق التضخم السنوي رقما قياسيا بلغ 224 في المائة مقارنة بشهر كانون الأول/ديسمبر 2020. وفي 25 كانون الثاني/يناير، أصدر البنك الدولي بيانا[1] قدّر فيه أن انكماش الناتج المحلي الإجمالي للبنان بلغ 10,5 في المائة في عام 2021، و 58,1 في المائة منذ عام 2019. وفي التقرير[2] الذي أشار إليه البيان، أعرب البنك الدولي عن القلق من أن الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاعين العام والخاص لا تزال تأبى الاعتراف بهذه الخسائر ... وتسبب معاناة اجتماعية لا لزوم لها.

51 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2021 وكانون الثاني/يناير 2022، بلغ عدد طلبات الانضمام إلى مشروع شبكة الأمان الاجتماعي الطارئة التي يمولها البنك الدولي وبرنامج البطاقة التموينية الحكومية، الذي لا يزال تمويله غير مضمون، 825 582 طلبا باسم 1,43 مليون شخص. وفي منتصف شباط/فبراير، بدأت

(1) البنك الدولي، "Lebanon's crisis: great denial in the deliberate depression", 25 January 2022". متاح على الرابط التالي: www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/01/24/lebanon-s-crisis-great-denial-in-the-deliberate-depression.

(2) World bank Group, *Lebanon Economic Monitor: the Great Denial*, 2021.

إجراءات التحقق من طلبات الانضمام إلى المشروع، ومن المتوقع أن يبدأ صرف مدفوعات نقدية بالدولار في آذار/مارس.

52 - وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، قدم المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، أوليفيي دو شوتر، النتائج الأولية لزيارته إلى لبنان، مشيرا إلى أن "التقصير في المسؤولية على أعلى مستويات القيادة السياسية أمر مثير للدهشة" وذكر أنه قد "صُدم لرؤية درجة الانفصال بين المؤسسة السياسية ومعاناة أولئك الذين يعيشون في براثن الفقر على أرض الواقع".

53 - ولم يتم بعد تفعيل الهيئة الوطنية المستقلة المعنية بالمفقودين والمختفين قسرا في لبنان، والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، ولجنة الوقاية من التعذيب التابعة لها، بسبب عدم تخصيص ميزانية لأي منها.

54 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت السلطات في اتخاذ إجراءات قانونية بشأن صحفيين وممثلين كوميديين ومخرج مسرحي بتهم تتصل بانتقاد مسؤولين ومؤسسات عمومية.

55 - وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أصدرت الحكومة أول تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، منذ اعتمادها في أيار/مايو 2020. وفي 24 كانون الثاني/يناير 2022، عيَّن مجلس الوزراء المفوضين الستة الأعضاء في المؤسسة الوطنية لمكافحة الفساد. ويُنتظر اكتمال توفير التمويل وأماكن العمل والنظام الداخلي والمالي لكي تبدأ اللجنة عملها.

56 - وما زالت التحديات السياسية والقانونية تؤخر التحقيقات في انفجار مرفأ بيروت. وفي أعقاب رد محكمة الاستئناف الدعاوى القضائية المطالِبة بإقالة قاضي التحقيق الأول، التي رفعها ثلاثة أعضاء في مجلس النواب ووزير سابق استُدعي للاستجواب، استؤنف التحقيق في 8 كانون الأول/ديسمبر 2021، ثم توقف للمرة الرابعة في 23 كانون الأول/ديسمبر بعد أن رفع الأشخاص الأربعة ذاتهم دعاوى قضائية. وفي 13 كانون الثاني/يناير 2022، فقدت الهيئة العامة لمحكمة التمييز النصاب القانوني بعد تقاعد أحد أعضائها، ولا يمكنها النظر في الدعاوى إلا بعد تعيين عضو بديل. ومع بدء الدورة الاستثنائية في 10 كانون الثاني/يناير، استعاد البرلمانيون الثلاثة المذكورون أعلاه الحصانة البرلمانية.

57 - وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أحال الجيش اللبناني إلى مكتب المدعي العام العسكري ملف التحقيق الذي أجراه في الاشتباكات الدامية التي وقعت في ضاحية الطيونة في بيروت في 14 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/2021/953، الفقرة 57). ووجّهت المحكمة العسكرية تهما إلى 68 شخصا، شملت تهم القتل العمد، والشروع في القتل العمد، والتحريض على الفتنة الطائفية، وحيازة أسلحة نارية دون تصريح، وتدمير الممتلكات العامة والخاصة. واستدعت المحكمة العسكرية قائد القوات اللبنانية سمير جعجع للإدلاء بشهادته في 27 تشرين الأول/أكتوبر، ولكنه رفض الحضور.

58 - وحتى 18 شباط/فبراير 2022، لم يحرز أي تقدم في التحقيق في مقتل لقمان سليم في 4 شباط/فبراير 2021.

59 - وفي الاجتماع السنوي للجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي عُقد في 16 كانون الأول/ديسمبر 2021، أكّد المشاركون ضرورة زيادة مشاركة المرأة في بناء السلام، والإغاثة والتعافي في المجال الاقتصادي، وقضايا الحماية.

وواصلت الأمم المتحدة دعم شبكات الوساطة النسائية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المحافظات، ودعم عملية حوار مع النساء في الأحزاب السياسية التقليدية والناشئة.

60 - وفي 31 كانون الثاني/يناير، كان 503 853 من اللاجئين وملتمسي اللجوء مسجَّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، من بينهم 788 839 لاجئا سوريا و 715 13 لاجئا وطالب لجوء من جنسيات أخرى. وتحققت المفوضية من عودة 367 1 لاجئا سوريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو أقل من عددهم الذي بلغ 152 2 لاجئا في العام السابق. وبسبب وقف الحكومة تسجيل لاجئين سوريين جدد لدى المفوضية منذ عام 2015، لا يُعرف العدد الفعلي للسوريين الموجودين في لبنان الذين يحتاجون الى حماية دولية. وتقدر حكومة لبنان أن عدد اللاجئين السوريين في البلد يبلغ 1,5 مليون لاجئ.

61 - وعلمت المفوضية بانطلاق 38 رحلة عن طريق البحر من لبنان في عام 2021، شملت 570 1 فردا، معظمهم من المواطنين السوريين، وبلغ عدد القوارب التي غادرت أو حاولت المغادرة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 11 قاربا. وإضافة إلى الرحلات المتجهة بحرا إلى قبرص واليونان وإيطاليا، تلقت المفوضية تقارير عن أفراد يسافرون جوا إلى بيلاروسيا ومصر وليبيا، ثم يحاولون مواصلة السفر بشكل غير قانوني إلى البلدان الأوروبية. وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، فرض لبنان قيودا على السفر إلى بيلاروس. وتُواصل الأمم المتحدة تعاونها مع السلطات المعنية من أجل ضمان حماية وانقاذ المعرضين للهلاك في البحر واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية. وتواصل السلطات اللبنانية عمليات ترحيل السوريين الذين دخلوا إلى لبنان أو عادوا إليه بصورة غير نظامية بعد 24 نيسان/أبريل 2019، دون تطبيق الضمانات الإجرائية القانونية في كثير من الأحيان.

62 - واحتج اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون القادمون من الجمهورية العربية السورية، على مستوى الخدمة التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). واحتج موظفو الأونروا على التأخير في دفع رواتبهم في نهاية عام 2021 بسبب أزمة التمويل التي تعاني منها الوكالة. وأبلغت الأونروا أيضا عن تزايد حالات السرقة في مدارسها وتخريب مرافقها.

63 - وبموجب خطة الإغاثة في حالات الطوارئ التي بدأ تطبيقها في 4 آب/أغسطس 2021 لمدة 12 شهرا، قدّمت الأمم المتحدة اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر 2021 دعما إنسانيا لإنقاذ الأرواح إلى 000 300 من اللبنانيين والمهاجرين الأشد ضعفا، من أصل 1,1 مليون شخص مستهدف. وبحلول 15 شباط/فبراير 2022، كانت الخطة قد موّلت بنسبة 20,5 في المائة، بمبلغ 78,4 مليون دولار من مجموع المبلغ المطلوب وقدره 383 مليون دولار. ومع تعبئة 8,5 ملايين دولار من الموارد عن طريق الصندوق الإنساني من أجل لبنان والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، تم توفير 7,7 ملايين لتر من الوقود في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2021 لخدمة 176 1 مرفقا للخدمات الصحية وخدمات المياه، بينما واصلت الجهات الفاعلة الإنسانية المشاركة في برامج إنقاذ الأرواح. وخلص تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات في أوساط المواطنين اللبنانيين والمهاجرين واللاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء لبنان إلى أن نصف الذين شملهم التقييم يعانون من ضعف التغذية، وأن ثلثيهم يفتقرون تماما إلى أي طعام في أحيان كثيرة. ولا يستطيع ثلاثة أرباع المواطنين اللبنانيين والمهاجرين وثلثا اللاجئين الفلسطينيين تحمل تكاليف العلاج الطبي. وبسبب نقص خطوط الإنترنت أو الكهرباء أو معدات التعلم عن بعد، بلغت نسب انقطاع الأطفال عن الدراسة خلال العام الدراسي 2020-2021 نحو 14 في المائة في صفوف

الأطفال اللبنانيين وأربعة في المائة في صفوف الأطفال اللاجئين الفلسطينيين وواحد في المائة في صفوف الأطفال المهاجرين. وكابد نحو ثلثا المواطنين اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين وأكثر من ثلث المهاجرين المشاق لتوفير الاحتياجات الأساسية. وفقد عدد كبير من العمال المهاجرين، ومعظمهم من الإناث، أعمالهم ولم يستطيعوا مغادرة البلد.

64 - وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أشار الفريق الاستشاري المعني بالإطار الاستراتيجي للإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان إلى أهمية إحراز تقدم في الإصلاحات وكرر دعوته إلى تحقيق العدالة والمساءلة عبر التحقيق في انفجار مرفأ بيروت على نحو يتسم بالشفافية والاستقلالية والمصداقية. وكرر الفريق أيضا الدعوة إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، كان مسار التعافي الذي هو جزء من الإطار الاستراتيجي للتسهيلات قد مُوِّلَ بنسبة 26 في المائة، بمبلغ 111 مليون دولار متاح من أصل المبلغ الإجمالي المطلوب الذي قدره 426,3 مليون دولار، ويشمل التمويل الوارد في عام 2021 وقدره 107 ملايين دولار، والمبلغ المرحَّل من عام 2020 وقدره 3,3 ملايين دولار. وأبلغ صندوق التمويل الجماعي المكرس للإطار الاستراتيجي للإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار، وهو مرفق تمويل لبنان الذي يديره البنك الدولي، أن التزامات وتعهدات المانحين قد بلغت 73,9 مليون دولار، وأن مجموع المبالغ المدفوعة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 قد وصل إلى 58 مليون دولار.

65 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بلغ مجموع المساعدات الدولية المقدّمة إلى لبنان التي أبلغت عنها الجهات المانحة نحو 1,75 بليون دولار تشمل مبلغا قدره 1,325 بليون دولار تم صرفه في عام 2021 ومبلغا قدره 423,4 ملايين دولار تم ترحيله من عام 2020. وأبلغت الجهات المانحة عن وجود التزامات لم تُسدَّد بعدُ قدرها 470 مليون دولار لعام 2022 وما بعده. ومُوِّلت خطة لبنان للاستجابة للأزمة لعام 2021 بنسبة 56 في المائة، أي بمبلغ 1,53 بليون دولار، إذ أفادت كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أنها تلقت مبلغ 1,18 بليون دولار على شكل تمويل في عام 2021، ومبلغ 334,8 مليون دولار تم ترحيله من عام 2020.

66 - وبلغ مجموع حالات الإصابة بمرض كوفيد-19 في لبنان 487 016 1 حالة حتى 14 شباط/فبراير 2022، وبلغ عدد الوفيات المرتبطة بها 840 9 وفاة. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر 2021، مدد المجلس الأعلى للدفاع حالة الاستنفار العامة حتى 31 آذار/مارس 2022. وبلغ متوسط معدلات إشغال وحدات العناية المركزة 70 في المائة منذ كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى شباط/فبراير 2022. وبلغ عدد من تلقوا جرعة واحدة على الأقل من لقاح كوفيد-19 حتى 14 شباط/فبراير 2022 ما مجموعه 585 617 2 شخصا، بمن فيهم اللاجئون السوريون والفلسطينيون والعمال المهاجرون.

67 - وفي المحكمة الخاصة بلبنان، تواصل النظر في دعوى الاستئناف التي رفعها المدعي العام ضد الحكم الصادر بتبرئة حسن حبيب مرعي وحسين حسن عنيسي في قضية "عياش وآخرون" الرئيسية.

ثالثا - أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

68 - ظلّت تدابير التأهب التي اتخذتها الأمم المتحدة على صعيد البلد بأسره تسترشد بخطة استمرارية تصريف الأعمال التي وضعها لبنان لمواجهة جائحة كوفيد-19، وفقا للمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية، بما فيها تدابير الحجر الصحي وترتيبات العمل عن بعد، حسب الاقتضاء.

69 - وعملا بالتزام مبادرة العمل من أجل حفظ السلام الرامية الى تحسين سلامة وأمن حفظة السلام، واصلت القوة المؤقتة مراجعة خططها الأمنية وتدابيرها المتعلقة بالوقاية من المخاطر والتخفيف منها، بالتنسيق الوثيق مع السلطات اللبنانية. وظلت التدابير الأمنية الصارمة مطبقة في منطقة العرقوب (القطاع الشرقي)، وشملت استخدام مجموعة مرافقة مسلحة أثناء التنقلات الرسمية لجميع موظفي الأمم المتحدة. ويسرت القوة المؤقتة إيفاد 21 بعثة من أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري إلى منطقة العرقوب.

70 - ووفقا للقرار 2589 (2021)، واصلت القوة المؤقتة رصد سير الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يشتبه في ضلوعهم في التخطيط لشن اعتداءات خطيرة على حفظة السلام أو في ارتكاب تلك الاعتداءات. وعُقدت في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 جلسات النظر في طلبات الاستئناف المقدمة ضد الحكم الصادر في 24 آذار/مارس 2021 على مرتكبي هجومين خطيرين ضد القوة المؤقتة في 26 تموز/يوليه و 9 كانون الأول/ديسمبر 2011 تسببا في جرح عدد من حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة. ومن المقرر عقد الجلسات التالية في 21 نيسان/أبريل 2022. وعقدت المحكمة العسكرية الدائمة جلسات في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 و 15 شباط/فبراير 2022 للنظر في قضية الهجوم الذي شُنَّ في عام 2007 على حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة، وقضية الأفعال المرتكبة بنيّة الإرهاب التي بدأ النظر فيها في كانون الثاني/يناير 2014. وفي 15 شباط/فبراير 2022، عُقدت جلسة للنظر في قضيتي الهجومين الخطيرين على حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة في 16 تموز/يوليه 2007 في القاسمية، وفي 27 أيار/مايو 2011 في الرميلة. ومن المقرر عقد الجلسات التالية في 23 أيلول/سبتمبر 2022. ولم تُبلَّغ الأمم المتحدة باتخاذ السلطات أي إجراءات جنائية لملاحقة مرتكبي الحادثة التي وقعت في 4 آب/أغسطس 2018 في قرية مجدل زون (القطاع الغربي) التي هاجم فيها أفراد مسلحون دورية تابعة للقوة المؤقتة، على النحو المبين في تقريري المؤرخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 (S/2018/1029). وأوعز المدعي العام العسكري إلى قوى الأمن الداخلي بإجراء تحقيقات أولية في الأعمال العدوانية التي ارتُكبت ضد حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة في شقرا بتاريخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2021، وفي بنت جبيل في 4 كانون الثاني/يناير 2022، وفي رامية في 25 كانون الثاني/يناير، على النحو المفصل في الملحق الأول.

رابعا - انتشار قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان

71 - في 18 شباط/فبراير، كان قوام القوة المؤقتة يتألف من 422 10 من الأفراد العسكريين، من بينهم 732 امرأة (7 في المائة)، من 46 بلدا مساهما بقوات؛ و 243 موظفا مدنيا دوليا، من بينهم 94 امرأة (38,6 في المائة)؛ و 554 موظفا مدنيا وطنيا، من بينهم 152 امرأة (27,4 في المائة). وكانت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة تضم خمس سفن ومروحية واحدة، وكان قوامها مؤلفا من 610 أفراد عسكريين تابعين للقوة، من بينهم 29 امرأة (4,7 في المائة). وإضافةً إلى ذلك، يعمل لدى فريق المراقبين في لبنان 52 مراقباً عسكرياً تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، من بينهم 12 امرأة (23,1 في المائة)، ويخضعون لإشراف القوة المؤقتة حين تنفيذ عملياتهم. وتعمل المرأة الأعلى رتبة في صفوف الأفراد العسكريين برتبة عقيد؛ أما المرأة الأعلى رتبة في صفوف الأفراد المدنيين فهي تعمل برتبة مد-2.

72 - وكجزء من الجهود التي تبذلها القوة المؤقتة في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام لدعم الأداء الفعال والمساءلة، أجرت القوة المؤقتة التقييم الفصلي للنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، الذي أكّد فعالية عمليات البعثة.

73 - ولتنفيذ الالتزامات المحددة في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وأحكام القرار 2436 (2018)، انتهت القوة المؤقتة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 من تقييم الاستعداد اللوجستي والتدريب والتأهب العملياتي في 17 وحدة عسكرية تابعة لها وفي مقرّ القوة البحرية. ويجري العمل على معالجة أوجه القصور المتصلة بالتدريب والموظفين التي تم تحديدها في ست وحدات عسكرية. وفي كانون الثاني/يناير 2022، بدأت القوة المؤقتة في تقييم 12 وحدة عسكرية إضافية وثلاث سفن تابعة للقوة البحرية.

74 - وكما هو مفصل في الفقرة 75 من تقريري الصادر في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 (S/2021/953)، واصلت القوة المؤقتة مشاوراتها مع الطرفين بشأن جوانب إجراء تقييم لاستمرار أهمية موارد القوة المؤقتة (انظر S/2020/473)، عملا بالقرار 2539 (2020). كما واصلت الأمانة العامة مشاوراتها مع البلدان المساهمة بقوات من أجل نشر القدرات الموصى بها لزيادة القدرة على التحرك. وشرعت القوة المؤقتة في عملية الإعداد لنشر رادار أرضي ثان ذي قدرة على المراقبة الجوية سيغطي الجزء الشرقي من منطقة العمليات.

خامسا - السلوك والانضباط

75 - لم تُسجّل القوة المؤقتة أو مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي ادعاءات بوقوع أفعال استغلال أو انتهاك جنسيين. ولا تزال القوة والمكتب ملتزمين بالامتثال التام لسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وواصلتا تنفيذ الأنشطة المتصلة بتدابير الوقاية والإنفاذ والتصحيح فيما يتصل بحالات سوء السلوك، وعززتا الجهود الرامية للتصدي لحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والغش/الغش المفترض. ونظرا إلى احتمال زيادة خطر التحرش الجنسي والعنف المنزلي بسبب تطبيق تدابير مكافحة جائحة كوفيد-19 في منطقة العمليات، واصل الكيانان بذل الجهود الجارية لتوعية أفراد البعثة. وتلقى جميع الأفراد المنتشرين حديثا تدريبات حول هذا الموضوع، وقُدِّمت إحاطات إلى جميع القادة العسكريين بشأن مسؤوليتهم حيال مسائل السلوك والانضباط.

سادسا - ملاحظات

76 - لا بد من وجود قيادة مسؤولة وموحدة، ومن أداء المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية للدولة مهامها على نحو فعال ومتواصل، للتغلب على التحديات الهائلة التي يواجهها لبنان. ورغم أن إعادة تفعيل مجلس الوزراء خطوة إيجابية، فإنها لا تمثل سوى خطوة أولى نحو تنفيذ الإصلاحات المتعددة التي يحتاج إليها البلد. وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار التدهور الاقتصادي وأحث القيادة السياسية على اعتماد ميزانية الدولة لعام 2022 دون تأخير، بالإضافة إلى استراتيجية شاملة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي لتسهيل المفاوضات الرسمية مع صندوق النقد الدولي والتوصل إلى اتفاق معه. وكما ذكرتُ خلال

زيارتي، ينتظر الناس من قادتهم السياسيين أن ينصتوا إلى احتياجاتهم وأن يحققوا التعافي الاقتصادي، بوسائل تشمل تشكيل حكومة ومؤسسات حكومية تعمل بشكل سليم ومكافحة الفساد بفعالية.

77 - ويجدر الترحيب بالإعلان عن إجراء الانتخابات البرلمانية في 15 أيار/مايو 2022، وفقاً للدستور والمهل المحددة في القوانين. وإنني أعوّل على السلطات اللبنانية لتوفير الموارد المالية اللازمة ومواصلة التحضيرات التقنية والإدارية لضمان نزاهة الانتخابات، بما في ذلك تمكين لجنة مراقبة الانتخابات من أداء المهام المكلفة بها، ومنح الناخبين اللبنانيين في الداخل والخارج حقهم في المشاركة في العملية. ورغم أن الجهود الرامية إلى اعتماد تدابير خاصة مؤقتة أخفقت مرة أخرى، فإنني أشجع جميع الجهات السياسية المعنية على إدراج مرشحات في قوائمها الانتخابية، وأدعو السلطات إلى منع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية. وأحث أيضا الجهات الفاعلة السياسية على الالتزام بسلمية الانتخابات وبحرية التعبير، والعمل على تهدئة التوترات، والامتناع عن التحريض الطائفي وخطاب الكراهية.

78 - ويساورني القلق إزاء استمرار حوادث تصويب الأسلحة عبر الخط الأزرق. فكل حادث من تلك الحوادث يمكن أن يؤدي إلى تصعيد تترتب عليه عواقب وخيمة. ويظل الخط الأزرق بقعة ساخنة محتملة وقد يؤدي أي حادث، حتى لو كان بسيطا، أو أي حالة سوء تقدير من جانب أحد الطرفين، إلى انفجار جديد قد تترتب عليه آثار كارثية في لبنان وإسرائيل، أو في المنطقة على نطاق أوسع.

79 - ومازال القلق الشديد يساورني بسبب الانتهاكات المستمرة للمجال الجوي اللبناني التي ترتكبها الطائرات والمسيّرات الإسرائيلية، لأغراض شتى منها قصف مواقع داخل الجمهورية العربية السورية كما يُزعم، وكذلك بسبب الانتهاكات التي تُرتكب بطائرات ومركبات جوية غير مأهولة تحلق على ارتفاع منخفض. فعمليات التحليق هذه تشكّل انتهاكا للقرار 1701 (2006) وللسيادة اللبنانية وتكدّر حياة السكان اللبنانيين. وأكرر إدانتي لكل انتهاكات السيادة اللبنانية وأدعو حكومة إسرائيل مجددا إلى وقف جميع عمليات التحليق فوق الأراضي اللبنانية. وبالمثل، يشكل استمرار احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي الجزء الشمالي من قرية غجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق انتهاكا مستمرا للقرار 1701 (2006) ويجب إنهاؤه.

80 - ويتزايد عدد الحوادث التي تؤثر سلبيا في حرية تنقل القوة المؤقتة، وكذلك حوادث العنف ذات الصلة وحوادث الاستيلاء على ممتلكات حفظة السلام، في انتهاك لاتفاق مركز القوات المبرم بين الأمم المتحدة ولبنان. وإنني أدين هذا الاتجاه السلبي. ويبدو أن هذه الحوادث ناجمة عن تصور خاطئ يعتبر أن الوحدات التابعة للقوة المؤقتة تحتاج إلى مرافقة من الجيش اللبناني في جميع الأوقات. وإن حرية القوة المؤقتة في التنقل في جميع أنحاء منطقة عملياتها، بما في ذلك على طول الخط الأزرق بأكمله، تظل مسألة في غاية الأهمية. ويجب الحفاظ على قدرة البعثة على تسيير دورياتها وأداء أنشطتها بصورة مستقلة وفقا لما تنص عليه ولايتها. وأدعو السلطات اللبنانية مجددا إلى معالجة سوء تفسير ولاية القوة المؤقتة، بوسائل تشمل توعية المجتمعات المحلية لحق القوة المؤقتة في التنقل بحرية. وأدعو حكومة لبنان مجددا إلى التحقيق في أي حادث ينطوي على فرض قيود على حركة القوة المؤقتة، وإلى الوفاء بالتزاماتها بضمان سلامة أفراد القوة المؤقتة ومحاسبة من يهاجمون حفظة السلام. كما أدعو السلطات اللبنانية إلى تعزيز تعاونها مع القوة المؤقتة فيما يتصل بالتحقيقات التقنية التي تجريها القوة المؤقتة في الحوادث الأمنية، وذلك عبر ضمان وصولها إلى المواقع ذات الأهمية.

81 - وأتطلع إلى نتائج التحقيقات التي تجريها السلطات اللبنانية في الحادث الذي وقع في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021 في برج الشمالي وما تلاه من حوادث إطلاق نار في 11 كانون الأول/ديسمبر. وألاحظ أن حادث السلوك العدواني في 13 كانون الثاني/يناير 2022 ضد حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة، الذي استُخدمت فيه أسلحة، يدل على استمرار وجود أسلحة غير مشروعة في جنوب لبنان على نحو ينتهك القرار 1701 (2006). وأكرر دعوتي إلى السلطات اللبنانية لمعالجة هذه المسألة.

82 - ويشكل امتلاك أسلحة غير مأذون بها خارج نطاق سيطرة الدولة، وهو أمر يعترف به حزب الله نفسه وجماعات مسلحة أخرى غير تابعة للدولة، انتهاكا مستمرا وخطيرا للقرار 1701 (2006). وإني أهيب بحكومة لبنان أن تتخذ جميع الاجراءات اللازمة لضمان ألا توجد في لبنان أي أسلحة أو سلطة غير أسلحة الدولة اللبنانية وسلطتها، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة الواردة في اتفاق الطائف وفي قراري مجلس الأمن 1559 (2004) و 1680 (2006) اللذين طالب فيهما بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان. وأحيط علما بالدعوة التي وجهها الرئيس اللبناني إلى إجراء حوار وطني. ولئن كان يتعين إجراء حوار وطني للتعامل مع أحكام القرار التي لم تُنفّذ بعد ومع مسألة استراتيجية الدفاع الوطني، فمن المهم أيضا تنفيذ القرارات السابقة المنبثقة عن الحوار الوطني، ولا سيما القرارات المتصلة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك قواعد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة.

83 - وأحث الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي على مواصلة الاستفادة الكاملة من آليات الاتصال والتنسيق التابعة للقوة المؤقتة. ومازالت الحوادث الأخيرة وما ينجم عنها من توترات بين الطرفين توضح أهمية هذه الترتيبات، بما في ذلك المنتدى الثلاثي.

84 - وأكرر دعوتي إلى إسرائيل ولبنان لإحياء مشاركتهما في عملية تحديد نقاط الخط الأزرق التي تقوم بها القوة المؤقتة والتوصل إلى تفاهم متبادل بشأن النقاط التي لم تُحدَّد بعد. فعملية تحديد النقاط مفيدة جدا لتحقيق السلام والاستقرار على طول الخط الأزرق لأنها توفر الوضوح على أرض الواقع، وتمنع الحوادث، وتسهم في بناء الثقة بين الطرفين.

85 - ورغم أن عدد الأنشطة التي نفذتها القوة المؤقتة بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني قد ازداد مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، فإنه لا يزال دون مستوى العمليات المشتركة قبل بداية الأزمة الاقتصادية. ولا تزال قدرة الجيش اللبناني على مواصلة أداء العمليات في الجنوب والعمل جنبا إلى جنب مع القوة المؤقتة أمرا حاسم الأهمية، بما في ذلك لتنفيذ القرار 1701 (2006) ولضمان قدرة القوة المؤقتة على تنفيذ الأنشطة الموكلة إليها دون عوائق، وهي مسؤولية تقع على عاتق السلطات اللبنانية. ومن الواضح أن الجيش اللبناني يحتاج إلى دعم إضافي وعاجل لزيادة قدرته على تنفيذ عمليات مشتركة مع القوة المؤقتة على النحو المذكور في القرار 1701 (2006)، لأن التدابير التي اتُخذت عملا بالفقرة 11 من القرار 2591 (2021) كانت مؤقتة بطبيعتها. وبناء على هذه الاعتبارات، واستمرار أثر الأزمة الاقتصادية في البلد على المؤسسات الأمنية اللبنانية وخطر أن تستغل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أي فراغ أمني، فإن تمديد التدابير المؤقتة والخاصة التي اتخذتها القوة المؤقتة لدعم الجيش اللبناني يمكن أن يساعد على التصدي لهذه التحديات.

86 - وأرحب بالدعم الذي قدمته الدول الأعضاء حتى الآن للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي. وإذ أذكّر بالدعوة الصادرة عن مؤتمر باريس، الذي عقد في 17 حزيران/يونيه 2021، إلى تقديم دعم طارئ للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي اللبنانية، فإنني أشجع الدول الأعضاء على تقديم دعمها لجميع المؤسسات الأمنية التابعة للدولة، وأُشير على وجه الخصوص إلى أنها ستتولى توفير الأمن والاستقرار خلال

الفترة الانتخابية المقبلة. وتحسبا لإنجاز مقر الكتيبة النموذجية في الربيع، أحث الجيش اللبناني على كفالة الإسراع في نشر قوات الكتيبة النموذجية وتدريبها. ووفقا لتقرير التقييم الذي أعدته القوة المؤقتة (S/2020/473)، أدعو الطرفين إلى تيسير الجهود التي تبذلها القوة المؤقتة لتنفيذ توصيات التقرير، بما في ذلك التوصيات المتصلة باستخدام التكنولوجيا المتقدمة لاتخاذ تدابير وقائية.

87 - ولا بد من إجراء تحقيق محايد ودقيق وشفاف في انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020 لكشف الحقيقة وضمان العدالة لضحاياه. وقضية السيد لقمان سليم التي لم تحل بعد، رغم مرور عام على مقتله، تشكل مثالا آخر على تأخير تحقيق العدالة بشكل لا يطاق. ويجب احترام استقلال القضاء.

88 - وأشجع لبنان وإسرائيل على استئناف المحادثات بشأن حدودهما البحرية والبرية. وتظل الأمم المتحدة، من خلال ممثليها، على استعداد لدعم تلك العملية بناءً على طلب الطرفين وفي حدود قدراتها وولايتها.

89 - وأدعو حكومة لبنان إلى الالتزام بسياستها المتمثلة في النأي بالنفس، بما يتفق مع إعلان بعبدا الصادر في عام 2012، وأدعو جميع الأطراف اللبنانية والمواطنين اللبنانيين الى الكف عن المشاركة في النزاع السوري وغيره من النزاعات في المنطقة. وأدينُ تنقُّل المقاتلين ونقل العتاد الحربي عبر حدود لبنان مع الجمهورية العربية السورية في انتهاكٍ للقرار 1701 (2006).

90 - والأزمة الاقتصادية والمالية التي تعصف بلبنان تعرّض للخطر قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية للسكان، وتعزيز سلطة الدولة في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية، وتنفيذ القرار 1701 (2006). وعجّلت الأزمة أيضا في خلق حالة إنسانية تبعث على القلق المتزايد. وبالإضافة إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمة وإعادة البلد إلى مسار التنمية المستدامة، لا يمكن تجاهل الحاجة إلى المساعدات الشديدة الأهمية والمنقذة للحياة لفائدة أكثر الفئات ضعفا. وأكرر دعوتي إلى المجتمع الدولي لدعم لبنان في تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وكذلك في الاستجابة الطارئة لاحتياجات الشعب اللبناني الملحّة.

91 - وأثني على لبنان لاستمراره في استضافة اللاجئين، وأشكر المانحين على دعمهم المستمر. وبينما تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها العمل على تهيئة الظروف التي تكفل للاجئين العودة الآمنة والكريمة والطوعية، يظل من الضروري مراعاة الأصول القانونية وتمكين اللاجئين من العيش بكرامة. وأحثّ المجتمع الدولي على حشد مزيد من الدعم لتقديم استجابة إنسانية متكاملة وتعزيز القدرة على الصمود من خلال خطة لبنان للاستجابة للأزمة.

92 - وتؤكد الحالة المزرية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون والاحتجاجات في المخيمات أن ثمة حاجة ماسة إلى تزويد الأونروا بتمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به. وأحث المجتمع الدولي على تكثيف جهوده لدعم الوكالة حتى تستطيع مواصلة تقديم الخدمات الحيوية لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين.

93 - وأكرر الإعراب عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ومعدات للقوة المؤقتة ولفريق المراقبين في لبنان وأدعو مجددا إلى زيادة عدد النساء في صفوف الأفراد العسكريين في القوة المؤقتة. وأعرب عن تقديري للمنسقة الخاصة لشؤون لبنان، ولموظفي مكتبها. وأثني على رئيس بعثة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقائد القوة اللواء ستيفانو دل كول، بمناسبة انتهاء مدة خدمته، وأشكره على التزامه القوي بتنفيذ القرار 1701 (2006) وقيادته المثالية للبعثة في ظل ظروف محفوفة بالتحديات. وأرحب برئيس بعثة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقائدها الجديد، اللواء آرولدو لاسارو ساينس (إسبانيا)، وأشكر الأفراد المدنيين والعسكريين في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري.

المرفق الأول

القيود المفروضة على حرية وصول وتنقل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الفترة من 26 تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى 18 شباط/فبراير 2022

1 - حث مجلس الأمن في قراره 2591 (2021) جميع الأطراف على كفالة الاحترام التام لحرية القوة المؤقتة في التنقل في جميع عملياتها ووصول القوة المؤقتة إلى الخط الأزرق بكامل أجزائه وعدم إعاقتهما، ودعا حكومة لبنان إلى تيسير سبل وصول القوة المؤقتة على وجه السرعة وبالكامل إلى المواقع التي تطلبها القوة المؤقتة لأغراض إجراء تحقيقاتها بسرعة، وذلك وفقا للقرار 1701 (2006)، وفي ظل احترام السيادة اللبنانية.

2 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت القوة المؤقتة ما متوسطه 962 5 دورية في الشهر نهارا وليلا، من بينها 076 2 دورية راجلة (47 في المائة). وأجرت البعثة ما متوسطه 182 2 دورية كل شهر على طول الخط الأزرق، باستخدام المركبات وسيرا على الأقدام (بنسبة 49,6 في المائة و 50,4 في المائة، على التوالي). وبالإضافة إلى ذلك، أجرت البعثة ما متوسطه 54 دورية باستخدام مروحيات كل شهر، وكذلك ما متوسطه 908 عمليات تفتيش، بما في ذلك بإقامة نقاط تفتيش مؤقتة ودائمة، وتنفيذ عمليات لمنع إطلاق الصواريخ. ورغم احترام حرية تنقل القوة المؤقتة في معظم الحالات، فقد طرأت زيادة في عدد وشدة حالات فرض القيود على حرية التنقل، بما في ذلك استخدام العنف أو التهديد بالعنف ضد حفظة السلام التابعين للقوة.

3 - وواصل الجيش اللبناني الاعتراض على بعض مسالك الدوريات التي اقترحتها القوة المؤقتة من أجل توسيع نطاق وجودها ليشمل المناطق الواقعة بعيدا عن الطرق الرئيسية وخارج مراكز البلديات، بحجة أن تلك الطرق هي إما ملك خاص أو أنها تقع في مناطق ذات أهمية استراتيجية في نظر الجيش اللبناني. وواظبت القوة على الاتصال بالسلطات المختصة لمتابعة الحوادث المبلّغ عنها، وهي تتعاون باستمرار مع الجيش اللبناني لضمان حرية التنقل والوصول دون قيود الى جميع الأماكن الواقعة داخل منطقة عملياتها.

الوصول إلى جميع المواقع الموجودة على طول الخط الأزرق

4 - لم تتح للقوة المؤقتة بعدُ إمكانية الوصول بشكل كامل إلى عدة مواقع تهمها، ومن بينها عدد من مواقع جمعية "أخضر بلا حدود"، وذلك رغم الطلبات الرسمية المتكررة التي وجهتها إلى الجيش اللبناني. وتحتاج القوة المؤقتة إلى الوصول إلى تلك المواقع في إطار التحقيقات التي تُجريها، وكذلك في إطار أنشطة الرصد اليومية للخط الأزرق على نحو ما يقتضيه القرار 1701 (2006) ويذكّر به القرار 2591 (2021).

الحوادث المتصلة بحرية التنقل

5 - في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، التقت دورية تضم مركبتين تابعتين للقوة المؤقتة سيارة مدنية بالقرب من عيتا الشعب (القطاع الغربي). وبعد توقف الدورية، توقفت السيارة بين مركبتي القوة المؤقتة، قاطعة الطريق أمام إحداهما. واقترب أفراد القوة المؤقتة من السائق وسألوه عما إذا كانت سيارته معطّلة. وحينئذ وصل شخص آخر على دراجة نارية وذكر أن ذلك الطريق ملكٌ خاص، وأن القوة المؤقتة يجب أن

تكون برفقة الجيش اللبناني إذا أرادت قيادة مركباتها عليه. وعقب اتصـــال القوة المؤقتة بالجيش اللبناني، حضر الجيش إلى ذلك الموقع ويسّر استئناف سير الدورية.

6 - وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، اضطرت دورية تتألف من مركبتين تابعتين للقوة المؤقتة إلى التوقف بســـبب مركبة ودراجة نارية متوقفتين في عرض الطريق، بالقرب من كونين (القطاع الغربي). وبعد وقت قصـــير، توقفت مركبة مدنية ثانية خلف الدورية، وتجمع عدة مدنيين حول المركبتين التابعتين للقوة المؤقتة. وعقب اتصال القوة المؤقتة بالجيش اللبناني، حضر الجيش إلى الموقع ويسّر استئناف سير الدورية. وفي وقت لاحق، اتصلت القوة المؤقتة بمختار بلدة كونين لمناقشة الحادث، وذكر المختار أن الدورية قد خرجت عن الطرق التي تسير عليها عادة مركبات القوة المؤقتة، ومن المحتمل أن يكون ذلك قد أثار شكوك بعض المواطنين في تلك المنطقة.

7 - وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر، اضطرت دورية تابعة للقوة إلى التوقف بسبب سيارة متوقفة في عرض الطريق بالقرب من عيتا الشـــعب (القطاع الغربي). وخرج قائد الدورية من المركبة ليتكلم مع الأفراد الذين سـدّوا الطريق. وعاد قائد الدورية إلى المركبة بعد أن بدا له أنهم متوترون. وعقب ذلك بوقت قصـــير، وصـلت مركبتان إضـافيتان إلى مكان الحادث وتوقفتا في عرض الطريق. وتجمّع في الموقع أيضـا حوالي 15 شـخصـا في ثياب مدنية وهم يصـرخون باللغة العربية، مطالبين الدورية بفتح أبواب المركبة. ولتخفيف حدة التوتر، فتح قائد الدورية أبواب المركبة، وبدأ الأفراد حينئذ في تفتيشـها وطلبوا إعطاءهم الخرائط. وخلال الحادث، أخذ الأفراد من مركبات الدورية خمسـة أجهزة اتصـال لاسـلكي محمولة باليد من إنتاج موتورولا، وجهازي تشـويش. وبعد نحو 30 دقيقة، وصـل الجيش اللبناني، وحينئذ غادر الأفراد الموقع واسـتأنفت الدورية سيرها. ولا تزال الأجهزة التي أخذها الأفراد مفقودة. ولم يُصَبْ حفظة السلام بأذى، ولم تُصَبْ المركبة بأضرار.

8 - وفي 21 تشـرين الثاني/نوفمبر، كانت دورية تابعة للقوة المؤقتة تسـير قرب موقع يعود إلى منظمة "أخضـر بلا حدود" في عيترون (القطاع الغربي) حين توقفت مركبتان أمام الدورية ونزل منهما سـبعة أفراد يرتدون ملابس عسـكرية. وسـلكت الدورية حينئذ طريقا ثانويا واتجهت شـمالا نحو عيترون لمغادرة المنطقة، ولاحقتها المركبتان المدنيتان. ومع وصـــول الدورية إلى عيترون، كفّت المركبتان المدنيتان عن ملاحقتها، وعادت الدورية إلى موقع الأمم المتحدة.

9 - وفي 11 كانون الأول/ديســـمبر، دخلت دورية تتألف من ثلاث مركبات تابعة للقوة المؤقتة إلى كونين (القطاع الغربي) وتبعتها على الفور سيارة دفع رباعي يقودها رجل، وأخذ عدة شبان على متن دراجات نارية يرشـــقون الدورية بالحجارة. وعندما حاولت الدورية مغادرة المنطقة، دخلت طريقا ضـــيقا ولم تســـتطع مواصـلة سـيرها. وحينئذ تجاوزت سـيارة الدفع الرباعي الدورية وتوقفت أمام مركباتها. وتجمع في الموقع اثنا عشـر فردا (سـتة أشـخاص بالغين، وسـتة أطفال). وخرج حفظة السـلام من المركبات وحاولوا التحدث مع المدنيين الذين هددوا بإحراق مركبات الدورية إذا لم يفتح أفراد القوة المؤقتة أبوابها للســـماح لهم برؤية محتوياتها. ورفض قائد الدورية فتح الأبواب واتصـــل بالجيش اللبناني. ووصـــل الجيش اللبناني إلى الموقع، وســـاعد الدورية على مغادرة المنطقة والعودة إلى موقعها. وفي 13 كانون الأول/ديســـمبر، أبلغ مختار بلدة كونين القوة المؤقتة أنه يعتقد أن الحادث قد نجم عن دخول الدورية إلى طريق سـكني ضـيق. وطلب أيضـا من القوة المؤقتة أن تتجنب دخول المناطق السكنية.

10 - وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، توقفت لمدة قصيرة دورية تابعة للقوة المؤقتة تتألف من ثلاث مركبات غير مصفّحة في شقرا (القطاع الشرقي). وعندما استأنفت الدورية سيرها، وجدت أنها محاطة بنحو 10 مركبات و 50 مدنيا. وطلبت القوة المؤقتة تدخل الجيش اللبناني، فوصل أفراد من الجيش إلى الموقع بعد حوالي 15 دقيقة. ورغم وجود الجيش اللبناني، ارتفع عدد المحتشدين إلى نحو 200 شخص، وطالب بعضهم الدورية بتسليم ما لديها من خرائط وأجهزة توجيه تعمل باستخدام النظام العالمي لتحديد المواقع. ورفضت الدورية طلبهم. وأبدى عدة أشخاص في الحشد تصرفات عدوانية، وشملت تلك التصرفات الاعتداء بالضرب على حفظة السلام وإلقاء الحجارة على مركبات الدورية. ونجح الجيش اللبناني بعد حوالي 45 دقيقة من وصوله في السيطرة على الوضع، واستطاعت الدورية مغادرة المنطقة دون وقوع أي حادث آخر. ونتيجة لهذا الحادث، أصيب خمسة من حفظة السلام بجروح طفيفة، وأصيبت ثلاث مركبات تابعة للقوة بأضرار جسيمة. ووجّه رئيس البعثة وقائد القوة المؤقتة رسالة إلى قائد الجيش اللبناني طلب فيها إجراء تحقيق عاجل في الحادث. واتصلت البعثة أيضا بمختار شقرا في 7 كانون الثاني/يناير 2022 لمتابعة الأمر، فقال المختار إن الحادث يحتمل أن يكون ناجما عن كون الدورية تابعة لوحدة لا تأتي كثيرا إلى شقرا.

11 - وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، كانت القوة المؤقتة تسيّر دورية بالقرب من رامية (القطاع الغربي) لترصد نشاطا من الأنشطة التي كان من المقرر أن ينفّذها جيش الدفاع الإسرائيلي، فجاء أربعة أفراد يرتدون ملابس مدنية وطلبوا من حفظة السلام مغادرة المكان فورا. فانتقلت الدورية إلى موقع آخر واستأنفت نشاطها على النحو المخطط له. وأبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني بهذا الحادث.

12 - وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، كانت دورية تابعة للقوة تسير بالقرب من باتوليه (القطاع الغربي) حين تجاوزتها مركبة وتبعتها مركبة أخرى ولوّح الأفراد الذين يستقلون المركبتين بإشارات غير ودية تجاه الدورية. وعندما توقفت الدورية عند النقطة التي كان من المفترض أن تلتقي فيها بالجيش اللبناني، توقفت المركبتان الأخريان واقترب ركابهما من الدورية. وبعد أن أوضح حفظة السلام أنهم ينتظرون وصول الجيش اللبناني للقيام بجولة في سوق القرية، توقف المدنيون عن سلوكهم غير الودي. وعقب وصول الجيش اللبناني، غادر المدنيون الموقع، واستطاعت الدورية القيام بجولتها في سوق باتوليه.

13 - وفي 1 كانون الثاني/يناير 2022، بالقرب من بلدة الصوّانة (القطاع الشرقي)، أوقفت مجموعة مؤلفة من 21 فردا يرتدون الثياب المدنية ويستقلون أربع مركبات دوريةً من ثلاث مركبات تابعة للقوة المؤقتة كانت في طريقها للالتقاء بالجيش اللبناني لتسيير دورية بالتنسيق الوثيق معه. ووضعت المجموعة أولا صندوق قمامة لسد الطريق أمام الدورية، ثم ركنت المركبات الأربع في عرض الطريق. وظلت المجموعة هادئة وطلبت من الدورية عدم التحرك إلا برفقة الجيش اللبناني. وبعد وصول الجيش اللبناني، استأنفت الدورية سيرها. ولم يُصب أي من الأفراد بأذى، ولم تلحق أضرار بممتلكات القوة المؤقتة. ورغم أن هذا الحادث لم ينطو على أي عنف، إلا أنه نتج عن تصور خاطئ في أذهان بعض السكان المحليين بأن الجيش اللبناني يجب أن يرافق القوة المؤقتة في جميع دورياتها. وفي أعقاب الحادث، قال مختار بلدة الصوّانة إن الحادث قد يكون ناجما عن خروج الدورية عن مسارها المقصود.

14 - وفي 4 كانون الثاني/يناير، كانت دورية مؤلفة من مركبتين تابعتين للقوة في طريقها للالتقاء بالجيش اللبناني لإجراء دورية مشتركة، فاعترض طريقها نحو 30 شخصا على متن سبع سيارات ودراجة نارية بالقرب من بنت جبيل (القطاع الغربي). وسأل الأفراد حفظة السلام عن سبب وجودهم في القرية، وطالبوهم بتسليم بعض معداتهم. وحين رفض حفظة السلام الامتثال لطلبهم، ثقب الأفراد إطارات المركبتين

وحطموا عددا من نوافذهما، وكسروا أعلام الدورية، وسكبوا الماء في خزان وقود إحدى مركبتي الدورية. واستولوا على ثلاث سترات واقية من الرصاص، وثلاث خوذات، وثلاث أقنعة واقية من الغاز، وثلاثة مخازن بنادق، ومعدات طبية من صندوق إحدى سيارتي الدورية. وبناء على طلب القوة المؤقتة، وصل الجيش اللبناني إلى الموقع وتحاور مع المدنيين لتهدئة الوضع. وعقب ذلك، غادر المدنيون المنطقة. ونُقل حفظة السلام ومركباتهم إلى موقع للأمم المتحدة. ولم يبلَّغ عن وقوع إصابات بين أفراد القوة المؤقتة. وبعد الحادث، نشرت بعض وسائط الإعلام المحلية تقارير مغلوطة عن تصرفات حفظة السلام، بما في ذلك الادعاء الخاطئ بأن حفظة السلام التقطوا صورا أو دخلوا ممتلكات خاصة. وأصدرت البعثة في وقت لاحق بيانا إعلاميا دحضت فيه تلك التقارير الإعلامية المضللة.

15 - وفي 13 كانون الثاني/يناير، كان عدد من حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة يجهّزون مركزا مؤقتا للمراقبة يضم مركبات غير مصفحة بالقرب من عيتا الشعب (القطاع الغربي)، فاقترب منهم سبعة أفراد في ثياب مدنية يستقلون ثلاث مركبات وطلبوا من حفظة السلام مغادرة المنطقة. وحين رفض حفظة السلام الامتثال، بدأ المدنيون في الصراخ عليهم وكيل الشتائم لهم، والتلويح بإشارات تهديد ضدهم. وانسحب حفظة السلام عقب ذلك، ثم عادوا بناقلات جنود مدرعة. وبعد برهة قصيرة، وصلت أربع مركبات تقل نحو 20 شخصا يرتدون ملابس مدنية ويحملون ست بنادق هجومية وأربعة سواطير وقضبان معدنية. ورمى الأشخاص ناقلات الجنود بالحجارة وهم يصرخون على حفظة السلام طالبين منهم مغادرة المنطقة وعيتا الشعب. وغادر حفظة السلام المنطقة في وقت لاحق. ولم يُصَبْ حفظة السلام بأذى، ولم تُصَبْ المركبات بأضرار. وأُبلغ الجيش اللبناني بالحادثة. كما اتصلت القوة المؤقتة بمختار عيتا الشعب للاحتجاج على الحادث. وأبلغ المختار القوة المؤقتة بأن السكان المحليين منعوا القوة من الوصول إلى منطقة تنفّذ فيها منظمة "أخضر بلا حدود" حملة لإعادة التحريج.

16 - وفي 23 كانون الثاني/يناير، اضطرت دورية تابعة للقوة الموقتة إلى التوقف بالقرب من رامية (القطاع الغربي) بعد أن سد طريقها 11 فردا يرتدون ثيابا مدنية وضعوا في عرض الطريق عدة مركبات بدون لوحات رقمية. وطالب الأفراد عناصر الدورية بتسليمهم هواتفهم المحمولة، وحاول أحدهم أخذ جهاز الاتصال اللاسلكي المحمول الموجود في حوزة قائد الدورية لكنه فشل في ذلك. وفي أعقاب ذلك، تحاور حفظة السلام مع المدنيين وأقنعوهم بفتح الطريق، واستطاعوا مواصلة سيرهم على النحو المقرر. ولكن، قبل مغادرة حفظة السلام، طلب أحد الأفراد منهم ألا يعودوا إلى المنطقة. وأُبلغ الجيش اللبناني بالحادثة.

17 - وفي 25 كانون الثاني/يناير، أوقف 11 مدنيا يستقلون خمس مركبات دوريةً تابعة للقوة المؤقتة بالقرب من رامية (القطاع الشرقي) وطلبوا من الدورية الانتظار في الموقع حتى وصول الجيش اللبناني. وبعد ذلك مباشرة، طلبت القوة المؤقتة مساعدة من الجيش اللبناني وأرسلت تعزيزات مكونة من أفراد القوة الذين التقوا بالجيش اللبناني في طريقهم إلى موقع الحادث. وفي غضون ذلك، كان عدد الأفراد قد ارتفع إلى حوالي 30 شخصا، وبدأ بعضهم يتصرف بتوتر. وعلى الرغم من وصول الجيش اللبناني، استمر الوضع في التدهور ووصل الأمر إلى شجار أدى إلى إصابة أحد حفظة السلام بجروح اقتضت إجلاءه إلى الوحدة الطبية من المستوى الأول التابعة للقوة المؤقتة في الناقورة. كما حطم المدنيون عددا من نوافذ مركبتين تابعتين للقوة المؤقتة واستولوا على معدات من بينها أجهزة اتصال لاسلكي وأجهزة تشويش وأجهزة توجيه تعمل باستخدام النظام العالمي لتحديد المواقع، فضلا عن هاتف محمول شخصي. ولم يتراجع المهاجمون إلا بعد وصول وحدة أخرى من الجيش اللبناني. وعقب ذلك، رافق الجيش اللبناني حفظة السلام إلى خارج المنطقة.

18 - وفي 6 شباط/فبراير، توقفت مركبة مدنية أمام دورية تابعة للقوة المؤقتة بالقرب من الصوّانة (القطاع الشرقي) وسدّت الطريق أمامها. وعندما حاولت الدورية الرجوع إلى الخلف، توقفت ثلاث مركبات أخرى خلفها. وبعد ذلك، تجمع حشد من حوالي 30 فردا حول الدورية. واقترب فردٌ من حفظة السلام، وقال إنه مختار الصوّانة وإن طرق القرية ضيقة جدا لمرور مركبات الدوريات. وفي أعقاب ذلك، سمح المدنيون للدورية بالرجوع ومغادرة المنطقة. وواصل حفظة السلام دوريتهم باستخدام طريق بديل، والالتفاف حول القرية. وأبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني، ولكنه وصل إليها في وقت لاحق، بعد أن غادرها حفظة السلام.

19 - وفي 13 شباط/فبراير، توقفت بالقرب من الطيري (القطاع الغربي) دورية تابعة لفريق المراقبين في لبنان لرصد المنطقة. وبعد ذلك بوقت قصير، توقفت بالقرب من الدورية سيارة تقل شخصين يرتديان ثيابا مدنية سألا حفظة السلام عن سبب وجودهم في الموقع وقالا لهم إنه لا يسمح لهم بالبقاء هناك. ولتجنّب التصعيد، غادرت الدورية المنطقة. وتبعت السيارة المدنية الدورية. وفي نهاية المطاف، وصلت الدورية إلى موقع تابع للقوة المؤقتة. وأبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني بهذا الحادث.

المرفق الثاني

تنفيذ حظر توريد الأسلحة

1 - في الفقرة 21 من القرار 2591 (2021)، أشار مجلس الأمن إلى الفقرة 15 من القرار 1701 (2006)، التي تقضي بأن تتخذ جميع الدول ما يلزم من تدابير لمنع قيام رعاياها ببيع الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى أي كيان أو فرد في لبنان من غير مَن تأذن له حكومة لبنان أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أو تزويده بها، أو استخدام أراضيها أو السفن التي ترفع علمها أو طائراتها في ذلك. وواصلت الأمم المتحدة اتصالاتها بالدول الأعضاء بشأن مزاعم نقل الأسلحة والجهود المبذولة للتعامل مع مثل هذه الأعمال التي تنتهك القرار 1701 (2006).

2 - ولم يصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي رد على رسالتي المؤرخة 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019 الموجهة إلى رئيس لبنان التي كررتُ فيها طلبي بأن تطلع حكومة لبنان الأمانةَ العامة على أي معلومات أو مستجدات متصلة بحظر توريد الأسلحة. وفي رسالة موجهة إلى الممثلة الدائمة للبنان مؤرخة 15 شباط/فبراير 2022، جددت وكيلة الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام هذا الطلب.

3 - وعملا بالفقرة 15 من القرار 1701 (2006)، يتعين على جميع الدول أن تتخذ ما يلزم من تدابير لكي تمنع، في جملة أمور، بيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد من كل الانواع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتلق الأمانة العامة أي معلومات جديدة في هذا الصدد.

4 - وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بدعم امتثال الطرفين عموما للقرار 1701 (2006) بجميع أحكامه وملتزمة بالمضي قدما في تطبيقه. وينطبق ذلك على تنفيذ حظر توريد الأسلحة المفروض بموجب الفقرة 15 من القرار 1701 (2006)، وعلى أي قرار سيعتمده مجلس الأمن في هذا الصدد. وإنني أتطلع إلى مواصلة الحوار مع المجلس والدول الأعضاء فيه، من أجل تعزيز هدفنا المشترك المتمثل في التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006).